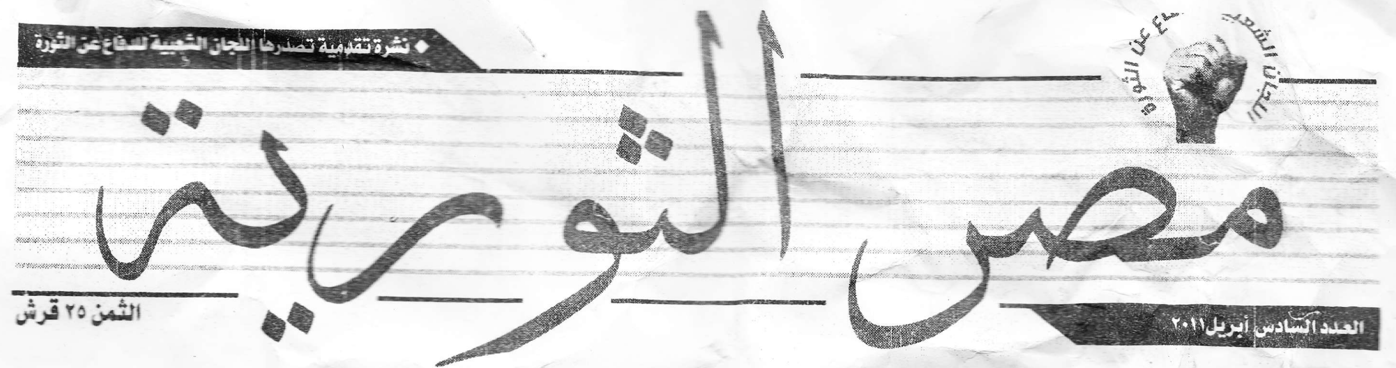


الرقـابة الشعبية على المحليات

" السلطة للشعب "

عندما يصف زكريا عزمى رئيس ديوان نظام الفساد المحليات منذ عدة سنوات قائلا أن " الفساد بها للركب " فمن المؤكد أن الفساد فى المحليات قد غطى الرؤوس. والسـؤال هو لماذا أصبحت المحليات مصدرا للفساد .

المقصود بالمحليات هى المجالس الشعبية المحلية والموجودة فى المراكز المدن والأحياء والقرى والتى ينظم العمل بها القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ للإدارة المحلية وتعديلاته.

وتتولى هذه المجالس مع المحافظات إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها، فى حدود السياسـة العامة والخطة العامة للدولة ومن هنا تأتى أهميتها لكل مواطن فى أحـياء مصر وقراها فى حياته اليومية، والتى تنعكس فى مستوى الخدمات العامة كالتعليم والصحة والصرف الصحى أو الكفاءة فى استهداف الفقـراء بـالبرامج الاجتماعية، وفى مجالات كالنظافة وتنسيق الطرق، وهى جميعها من المهام التى يفترض أن تقوم بها المحليات، التى يجمع الخبراء على تردى مستوى أدائها

ومع غياب أي شكل من أشكال الرقابه الشعبية على المحليات إنتشر الفساد والرشوه وغابت الخدمات الأساسية عن المواطنين بل وأصبحت المحليات تدار لصالح أذناب الحزب الوطنى وبلطجيته.

وبعد الثورة أصبح من الشرورى إسقاط قانون الإدارة المحلية وإعداد قانون ثورى جديد للإدارة المحلية .. يستمد مواده القانونية من مرحلة ما بعد الثورة الشعبية.. وكفانا قانونا تفصيل لخدمة مصالح أعضاء الحزب الوطنى عديمي الذمم.. إن استراتيجية التنمية المحلية فى المرحلة القادمة يجب أن ترتكز على الدور الشعبى المحورى فى دعم البنية الأساسية وإدارة المشروعات بطريقة صحيحة باعتبار الشعب هو مصدر التشريع والرقابة .. ومن خلال مساهمة المجالس الشعبية فى وضع السياسات .. وتحديد أولويات الصرف على المشروعات .. وأن يتم ذلك لامركزياً .. فاللامركزية هى المدخل الحقيقى للديمقراطية كما يتجه العالم المتقدم

فيجب أن يعامل كل الثوريين فى " اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة " من أجل حل مجالس الفساد الحالية وإلغاء قانون الإدارة المحلية العتيق بـثغراته وعمل قـانون ثورى جديد يضمن الشفافيه واللامركزية والرقابة الشعبية

وإذا كان الدور الرقابى للجان الشعبية هو أحد أهم محاور عملها فإن دورها فى الرقابة الشعبية على المجالس المحلية المنتخبه ستكون من أهم مهامها فى المرحلة القادمة بدءا من المسـاهمة فى وضع إقتراحات للقانون الجديد المحليات والدفع بالمرشحين الشرفاء وكذلك مراقبة نزاهة الإنتخابات ومتابعة الأداء لنضمن تقديم الخدمات الأساسية للشعب المصرى الذى إستعاد أخيرا سلطته على وطنه ولن يفرط فيها أبدا

انتخاب المحافظين مطلب شعبى ينبغى تحقيقه

جاءت حركة المحافظين الأخيرة بواسطة حكومة " شرف " والتى تطلق على نفسها حكومة " الثورة " مخيبة للآمال بل وصادمة ومفوضة لأهم مطالب الثورة وهو مطلب القضاء على الفساد من أسفل، حيث أشتملت على تغيير حوالى أثنين وعشرين محافظا جميعهم محسبون على النظام السابق وتلاحقهم شبهات الفساد واستغلال النفوذ والتربح حيث جاء توزيعهم كالآتى: ٥ من رجال الحزب الوطنى و ٩ من جنرالات الجيش و ٨ من الداخلية . وتبدو حركة المحافظين الجدد وكأنما مكافأة لرجال العهد السابق على جهودهم فى إفساد الحياة السياسية وإهدارهم للمال العام أثناء توليهم مناصبهم السابقة وترسيخهم لمبادئ الظلم والجور واللامساواة.

ففى محافظتى الإسكندرية وبنى سويف تم تعيين كل من " ماهر الدمياطى " محافظاً لبنى سويف فى حين أنه لم يمر أكثر من شهر على إقالته (على يد المجلس العسكرى) من منصبه كرئيس لجامعة " الزقازيق " وذلك بعد تزايد الاحتجاجات ضد وجوده حيث عرف بأنه أحد أكثر رؤساء الجامعة الذين سمحوا وساعدوا الأمن على التدخل الواسع فى شئون الجامعة من تعيين أعضاء هيئة التدريس الى الترقيات مروراً بانتخابات الطلاب وأخيراً أعمال البلطجية التى سمح بها داخل الحرم الجامعى. نفس الأمر تكرر مع محافظة الإسكندرية حيث تم اختيار " عصام سالم " رئيس جامعة الإسكندرية السابق والمعروف بتدخله المشبوه فى انتخابات نادى أعضاء هيئة التدريس لصالح رجال الوطنى وتزويد انتخابات الاتحادات الطلابية بالجامعة طال مدة رئاسته .

أما عن المحافظون الجدد القادمين من وزارة الداخلية فحدث ولا حرج، فتتم مكافأة اللواء " سمير سلام " بتعيينه محافظاً للمنيا بعد أن كان محافظاً للدقهلية، وعرف عنه الاهتمام بإرضاء الأجهزة الأمنية وفرضه للرسوم المالية الغير قانونية والتبرعات الاجبارية حيث تباهى فى أحد الاجتماعات أنه جمع ١٢٠ مليون جنيه من هذه التبرعات الإجبارية صرف منها ٧٢ مليونا على الخدمات المحلية، فى حين تعانى محافظة الدقهلية من تدهور غير مسبوق فى كافة الخدمات. وكذلك بالنسبة اللواء " إبراهيم حماد " مساعد وزير الداخلية لشئون الإعلام والعلاقات العامة يتم تعيينه محافظاً لأسيوط والذى تلاحقه شبهات فساد مالى وكان من أكثر المدافعين عن وزيره السابق " حبيب العادلى " حيث وصف عهد العادلى بأكثر عهود الداخلية انضباطاً من الناحية المالية . ونفس الشئ لمحافظة الدقهلية حيث وقع الأختيار على اللواء " محسن حفظى " مساعد وزير الداخلية السابق ومدير أمن الجيزة .

وبخصوص تعين جنرالات الجيش كمحافظين فإن هذا يتنافى تماماً مع وعود المجلس العسكرى بالإنسحاب من الحياة السياسية وعودتهم للثكنات مرة أخرى. إن هيكل المحافظين الجديد يؤكد على بقاء الأمور كما كانت عليه فى السابق وكأن شيئاً لم يحدث .. وكأن الثورة قد جاءت للإطاحة بمبارك والرؤوس الكبيرة فى نظامه مع الإبقاء على قواعد النظام الفاسد كما هي بدون أى تغير. لقد طالبت الثورة بإدارة شئون البلاد بشكل مدني وهذا الشكل المدنى لن يتحقق طالما ظلت مناصب المحافظين بالتعين من قبل مجلس الوزراء، إن اختيار المحافظين بالانتخاب هو مطلب شعبى لا تنازل عنه لأنه السبيل الضامن لتحقيق الدولة المدنية التى نسعى إليها وحيث يصبح الأختيار للأفضل وليس للأقرب من الجهات الأمنية والعسكرية.

الشعب يـريد حـياة المـيدان

حين تحدث العالم عن الثورة المصرية باعتبارها نموذجاً نادراً لثورات الشعوب لم يكن العالم يتحدث فقط على نجاح الثورة في الإطاحة بـرأس النظام، فكم من رؤوس نظام أطاحـت بها ثورات وانقلابات وتدخلات أجنبية وإقليمية.. لكن المهم في الثورة المصرية ومن قبلها الثورة التونسية كان ذلك التوحد والتلاحم الشعبي لأيام وأسابيع حـول مطلب واضح ومحدد بإسقاط النظام في عدة محافظات تلاشت إلى جانبه كل الفروق ومظاهر التمييز التي كانت تفرق ما بين الناس قبل الثورة.. ولم يبق إلا فرق واحد وتميز واحد هو التمييز بـين القـاهرين والمقهورين بين الظالمين والمظلومين بين الحكام والمحكومين.. تلاشت الفروق في النضال والمعاملة والاستعداد للتضحية من أجل الحرية والعدالة والكرامة بين الرجـال والنسـاء، بـين الأقباط والمسلمين وحتى بين الشباب والشيوخ.. الكل التف حول مطلب واحد، وحول حلم بوطن واحد حر، حيث يعيش الناس متمتعين بكرامتهم فخورين بانتمائهم إلى هذا البـلد وبقدرتهم مجتمعين على تحريره من أيدي من حكموه بالحديد والنار وسرقوه ونهبوا ثرواته على مدى عقود.. سقط رأس النظام وبدأ الثوار في التأشير على مطلب تلو الآخر من المطالب التي رفعتها الثورة.. سقط مبارك، وتم حل مجلسي الشعب والشورى نموذجين لجبروت النظام في التزوير والنهب وتزاوج السياسة مع المال لاكتناز مزيد من المال وممارسـة السياسـة لصالح الأقلية على حساب الأغلبية، ثم سقطت حكومة شفيق بناء على طلب الثوار.. ثم بدأت الأمور تأخذ منحى آخر.. إعلان دستوري به من دسـتور ٧٧ أكثر مما فيه من مطالب الثوار.. محاكم عسكرية للشباب وتحقيقات أمام محاكم عادية لرأس النظام ورموزه مع استثناء بعض الرموز دون تفسـير.. ومحاولة تلو الأخرى لإجلاء الثوار عن الشـارع.. انتهت بالفض العنيف لميدان التحرير الذي ترتب عليه مقتل ثلاثة على الأقل وإصابة العشرات واعتقال الكثيرين وتقديمهم للمحاكمات العسكرية تحت دعوى أنهم من البـلطجية.. في هذه الأثناء لم يكن الثوار والجيش وحكومة عصام شرف هي الأطراف الوحيدة على الساحة.. من حيث لا ندري بدأت الثورة المضادة بتحرشات عنيفة بمسيرة النساء يوم عيدهن كما لو لم تكن النساء جزءا من فصيل الثورة، وكما لو أن الشهداء لم يكن بينهم نساء دفعن حياتهن ثمنا لانتصار الثورة واختفت روح التآخي والوحدة بين النساء والرجال.. ومن حيث لا ندري برزت الطائفية بوجهها القبيح مرة أخرى لتحرق كنيـسة أطفيح ولينشغل الناس مرة أخرى بما إذا كان الأقباط متساوين في المواطنة مع المسلمين واختفت روح التآخي والهدف المشترك وأصبح الحديث عما يميز الطرفين أحدهما عن الآخر وليس ما يجمعهما.. ومن حيث لا ندري أصبحت مطالب عمال مصر الذين ما أن بدأ إضراب شـركاتهم يوم ٩ فبراير حـتى فطن النظام إلى أن الإبقاء على حسني مبارك أصبح أمرا باهظ الثمن، أصبحت هذه المطالب "مطالبا فئوية" لا تتسع لها أجندة الثورة التي ما قـامت إلا لتحقيـق العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة الإنسانية.. ومن حيث لا ندري تحول شباب الطبقات الشعبية الذي وقـف في الصفوف الأولى ليتلقـى الرصاص ويتصدى دفاعا عن الثوار في معركة الجمل ويفدي الثورة بحياته، تحول ليصبح "بلطجية" يجب ملاحقتهم ومحاكمتهم عسكريا.. ومن حيث لا ندري أيضا ظهر رجال الأعمال الذين أدانوا الثورة وهاجموها واتهموها بكل الاتهامات ليصبحـوا على رأس المتحدثين في الإعلام والمؤسسين للأحزاب التي تتطلب ثروة هائلة للتأسيس وكأن الأحزاب صارت حكرا على من يملك المال..

فأين ذهبت روح الميدان؟ وكيف سرقت منا الثورة هكذا.. وكيف سمحنا للإعلام وأبواق النظام أن يبثوا روح الفرقة والفتنة بين من كانوا في الأمس القـريب صفا واحـدا أمام عدو مشترك في ميدان التحرير وباقي ميادين مصر.

قبل ٢٥ يناير كانت الأمور واضحة.. كنا نعلم ماذا نريد والعقبات التي تقف حائلا أمامنا والتي يجب إزالتها وإسقاطها.. اليوم تبدو الأمور أقل وضوحا.. قد يكون أحد أسباب ذلك هو الشعور بالإجهاد والرغبة في جني الثمار.. لكن الحصاد المبكر لا يجلب سوى الثمار المرة.. وثورتنا لازالت في بدايتها ولازال الكثير من مطالب الثورة ينتظر التحقيق وتحقيقها يحتاج إلى وحدة الصف التي جمعتنا في الميدان.. والتي يقف لها بالمرصاد قوى الثورة المضادة العاتية التي تتخذ في كل يوم لها شكلا جديدا كالحرباء.. فلتكن بـوصلتنا روح الميدان ومطالب الميدان ووحدة الميدان.. ولنتذكر أن أكثر من ألف شهيد لن يفديهم سوى انتصار هذه الثورة.. فلا أقل من أن نرد لهم الدين.

وإنها لثورة حتى النصر



المدونة http://leganthawrya.blogspot.com.
فيس بوك- اللجان الشعبية للدفاع عن الثورة المصرية
البريد الالكتروني leganthawrya@yahoo.com

